دور لجان المراجعة في ظل مقررات بازل ٣ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

ماجد حمد ذياب مبارك العتيبي *

(*) **ماجد حمد ذياب مبارك العتيبي**: باحث ماجستير كلية التجارة جامعة السادات

Email: majdaltyby684@gmail.com

ملخص البحث

هدف البحث إلى التعرف على دور لجان المراجعة في ظل مقررات بازل٣ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، واستخدم المنهج الاستقرائي والاستنباطي وتكونت عينة البحث من (١٠٢) من (مراجع داخلى، عضو مجلس إدارة، عضو لجنة المراجعة، عضو مجلس إدارة لجنة المراجعة، مراجع خارجى) وتم تطبيق عليهم الاستبيان كاداة لجمع البيانات، وتوصلت نتائج البحث إلى فعالية دور لجان المراجعة في ظل مقررات بازل٣ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما توصلت إلى وجود العديد من المعوقات لدور لجان المراجعة في ظل مقررات بازل٣ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية

لجان المراجعة– مقررات بازل٣– أهداف التنمية المستدامة.

Abstract

The aim of the current research is to identify the role of audit committees in light of the decisions of Basel III to achieve the goals of sustainable development, and used the inductive and deductive approach and the research sample consisted of (102) of (internal auditor, member of the board of directors, member of the audit committee, member of the board of directors of the audit committee, external auditor) The questionnaire was applied to them as a tool for collecting data, and the results of the research concluded to the effectiveness of the role of the audit committees in light of the decisions of Basel III to achieve the sustainable development goals, no means these use some barriers to the role of audit committecs in the light of the declsious of Basel III to achieve the sustainable development goals.

key words

Audit Committees - Basel 3 Decisions - Sustainable Development Goals.

الإطار العام للدراسة

مقدمة:

حظيت لجان المراجعة باهتمام كبير من قِبَل المؤسسات الدولية والمحلية المتخصصة، وذلك بسبب الأزمات التي تعرضت لها بعض الشركات الاقتصادية الكبرى على المستوى الدولى، حيث تعمل لجان المراجعة كحلقة الوصل بين مجلس الإدارة وكل من المراجع الداخلي والمراجع الخارجي.

ومقررات بازل فى بنائها تعتمد على إطار متكامل للرقابة الداخلية الصادرة عن لجنة (COSO) سنة (١٩٩٢) الخاصة بالرقابة على التقارير المالية الذى تم تحديثه فى مايو سنة (٢٠١٣) وهذ دخل نطاق التنفيذ بداية ديسمبر (٢٠١٤) لكى يستوعب التغيرات الكبيرة فى بيئة الاعمال التى اتسمت باختفاء الحدود الاقتصادية بين الدول والتطور التكنولوجى وازدياد تدخل أصحاب المصالح فى أعمال المؤسسة (العشماوي، ٢٠١٩).

وتُمثل مقررات بازل (٣) جزء من الجهود المستمرة للجنة لتدعيم إطار التنظيم المصرفي وتعميق الاصلاح المصرفي وهى ما دعت إليها مجموعة العشرين G20 فى أعقاب الأزمة المالية العالمية عام (٢٠٠٨) وقد تم التصديق عليها فى اجتماع مجموعة العشرين G20 بسول عاصمة كوريا الجنوبية فى نوفمبر عام (٢٠١٠) والتى دخلت نطاق التطبيق من عام (٢٠١٣: ٢٠١٩) وهى تعتمد على الاتفاقية الدولية لقياس رأس المال لمقررات بازل (٢) وتضم مجموعة متكاملة من التدابير الاصلاحية تتمثل في المرونة والحوكمة والشفافية تم وضعها لتدعيم التنظيم والرقابة وادارة المخاطر والحوكمة والشفافية القطاع المصرفى (بعزيز، مخلوفي، ٢٠١٩).

وبذلك يتحدد موضوع البحث الحالي في معرفة دور لجان المراجعة في ظل مقررات بازل٣ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أولا: مشكلة البحث:

يطلع المستثمرون فى البنوك التجارية الكويتية إلى ضرورة توافر آليات رقابة ملائمة، وذلك من أجل المحافظة على حقوقهم وتوفير الوضوح والشفافية فى المعلومات المالية المنشورة وكذلك تعزيز الثقة في الأداء وهذا يفرض ضرورة قيام لجان المراجعة بدورها المنوط بها على اتم وجه، لذلك فإن دراسة مدى تفعيل مهام لجان المراجعة في هذا الخصوص يعتبر أمراً مهمًا وضروريًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتتمثل مشكلة البحث فى الإجابة على السؤال الرئيس: ما دور لجان المراجعة في ظل مقررات بازل٣ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

وينبثق من هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

١. ما مدى تأثير لجان المراجعة في ظل مقررات بازل٣ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ؟
٢. ما هى معوقات لجان المراجعة في ظل مقررات بازل٣ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ؟

ثانيا: عرض وتحليل الدراسات السابقة:

يتناول الباحث بعض الدراسات السابقة المرتبطة بالدراسة، من خلال محورين أساسيين على النحو التالي:

أ. دراسات تناولت لجان المراجعة:

١. **دراسة تاج الدين,؛ مشرف (٢٠٠٩)** وعنوانها "دور لجان المراجعة في تحقيق الجودة الشاملة في القطاع المصرفي السوداني- دراسة حالة بنكي فيصل الأسلامي السوداني وأم درمان الوطني"، وهدفت الى التعريف بلجان المراجعة وأثرها على الجودة الشاملة وكذلك التعريف بالعناصر والمرتكزات الأساسية التي تمكن لجان المراجعة من تحقيق الجودة الشاملة في المصارف السودانية، واستخدمت المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي والمنهج التاريخي والمنهج الوصفي. وتوصلت الدراسة الى وجود لجان مراجعة فعالة يزيد من مستوى الجودة الشاملة. ٢.زيادة مستوى الكفاءة في أنظمة الرقابة الداخلية يزيد من مستوى الجودة الشاملة في القطاع المصرفي السوداني. ٣.تطبيق مبادي الأيزو.
٢. **دراسة سردوك؛ نصير، (٢٠١٧)** وعنوانها "إطار مقترح لتفعيل دور لجان المراجعة ورقابة الجودة فى تحقيق جودة المراجعة- "دراسة تحليلية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين وأطراف الحوكمة بالجزائر". وهدفت إلى تحليل القابلية لاعتماد لجنة المراجعة ضمن آليات حوكمة الشركات، ودورها فى تحقيق جودة خدمات المراجعة الخارجية فى دولة الجزائر من وجهة نظر المراجع الخارجي وجميع الفئات المستفيدة من خدماته والمتفاعلة معه فى ظل حوكمة الشركات. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتمثلت الاداة في الاستبيان مطبقًا على (٨٨) من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين. وكانت من أهم النتائج: يوجد ارتباط قوى بين التطبيق السليم للدور الرقابى للجنة المراجعة بتنسيق وتكامل مع سياسات رقابة الجودة للمراجعة الخارجية.

٣. **دراسة Kusnadi; Leong; Suwardy; Wang, (2017):** وعنوانها "لجان المراجعة وجودة التقارير والبيانات المالية في سنغافورة". وهدفت إلى دراسة ثلاثة خصائص للجان المراجعة الأساسية تتمثل في استقلالية لجان المراجعة، وخبرتها، وكذلك العضوية المتداخلة بين أكثر من لجنة من لجان المراجعة وأثرها على جودة إعداد التقارير المالية للشركات المساهمة المقيدة فى سوق الأوراق المالية بدولة سنغافورة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها أن جودة التقارير والبيانات المالية ستكون عالية إذا تميزت لجان المراجعة بالخبرات المختلطة فى كل من المُحاسبة والتمويل ومهارة الإشراف والتوجيه، كما لا يوجد دليل على أن زيادة الاستقلالية للجان المراجعة تعزز جودة التقارير المالية السنوية لأن لجان المراجعة تتكون من الأغلبية المستقلة من أعضاء مجلس الإدارة.

٤. **دراسة الشواربي، (٢٠١٨):** وعنوانها "دور دوران أعضاء لجان المراجعة في تحقيق فعالية لجنة المراجعة وأثره على أتعاب المراجعة الخارجية". وهدفت الى معرفة أثر دوران أعضاء لجان المراجعة على فعالية لجان المراجعة من حيث إستقلالية الأعضاء والخبرات المالية والمُحاسبية، ومعرفة أثر طول فترة تعيين أعضاء لجنة المراجعة على أتعاب المراجعين الخارجيين. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت النتائج إلى أن أتعاب المراجعة ترتبط ارتباط سلبي بطول مدة تعيين أعضاء الإدارة في لجنة المراجعة المستقلة، وهذا يعني أن عضوية أعضاء لجنة المراجعة لفترة طويلة تؤدي إلى انخفاض أتعاب المراجعة الخارجية.

٥. **دراسة عبدالله، (٢٠١٨):** وعنوانها "دور لجان المراجعة في الحد من السلوك الانتهازي للإدارة فى إدارة الأرباح بهدف تحسين جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية على قطاع البنوك بمملكة البحرين)". وهدفت إلى التعرف على مهام لجان المراجعة في الحد من السلوك الانتهازي للإدارة في إدارة الأرباح من أجل تحسين جودة التقارير المالية على قطاع البنوك بالبحرين. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى، يتمثل المجتمع فى جميع المصارف التجارية بالبحرين وتبلغ (٢٩) مصرفًا، وتكونت العينة من (١٤) مصرف مطبقًا عليهم قائمة استقصاء. ومن اهم النتائج ان ممارسة لجان المراجعة لأدوارها بفاعلية يؤدى إلى الحد من

على ممارسة الإدارة لإدارة الأرباح وهو ما ينعكس إيجابيًا جودة المعلومات الواردة بالتقارير المالية.

٦. **دراسة شاهين، (٢٠١٨):** وعنوانها "دور لجان المراجعة فى تحقيق فعالية الرقابة الداخلية من منظور حوكمة الشركات "دراسة ميدانية". وهدفت الدراسة إلى معرفة وقياس دور لجان المراجعة فى تحقيق فعالية الرقابة الداخلية من منظور حوكمة الشركات. وتمت الدراسة الميدانية على عينة من الأكاديميين بالجامعات المصرية فى مجال المحاسبة والمراجعة لبعض الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية، وبعض من أعضاء الإدارات المالية بالشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية. ومن أهم النتائج وجود علاقة ارتباطية ذات أثر معنوى لدور لجان المراجعة على جميع مكونات نظام الرقابة الداخلية والمتمثلة في: (بيئة الرقابة، تقدير المخاطر، والأنشطة الرقابية، والمعلومات والاتصالات، والمتابعة)، ووجود أثر معنوى لخصائص جودة لجنة المراجعة على دورها فى تحقيق فعالية الرقابة الداخلية.

٧. **دراسة صارة؛ نبيل، (٢٠١٩):** وعنوانها "دور لجان التدقيق في دعم وتحسين حوكمة الشركات". هدفت إلى إبراز دور لجنة التدقيق فى دعم وتفعيل حوكمة الشركات، باعتبارها لجنة مستقلة منبثقة عن مجلس الإدارة، وتقوم كذلك بالإشراف على السياسات المُحاسبية وإعداد التقارير المالية للمؤسسة والالتزام بتعليماتها. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وأشارت النتائج إلى أنه يوجد أثر في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الثقة والمصداقية فى التقارير المالية فى هذه الشركات، بالإضافة إلى أنها تساعد فى زيادة فعالية وكفاءة الرقابة على الانظمة: المالية والمحاسبية كما انها تعزز من الثقة فى مخرجات هذه الانظمة المتمثلة بالتقارير المالية.

٨. **دراسة مهاوات؛ مؤمن؛ جرموني، (٢٠٢٠):** وعنوانها "دور لجان المراجعة في تفعيل الرقابة على المُحاسبة الإبداعية". وهدف الدراسة إلى معرفة المحاسبة الإبداعية، وتحديد مختلف أساليبها، ومعرفة دور لجان المراجعة في تفعيل الرقابة على المُحاسبة الإبداعية. وتم تصميم استبانة موجه إلى مراجعي الحسابات وتم تحليلها بالاعتماد على أساليب التحليل الوصفي والإحصائي. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن لجان المراجعة لها دور كبير فى تفعيل الرقابة على المُحاسبة الإبداعية، كما توصلت إلى وجود علاقة ارتباطية وتأثيرية قوية بين مهام لجان المراجعة والحد من ممارسات المُحاسبة الإبداعية.

ب.دراسات تناولت مقررات بازل٣:

١. **دراسة موسى، (٢٠١٤):** وعنوانها "إطار محاسبي مقترح لتطبيق آليات السيطرة والتحكم لزيادة كفاءة البنوك الليبية في ظل مقررات بازل III". وهدفت الدراسة اقتراح الإطار المحاسبي للتطبيق مراقبة آليات لزيادة كفاءة المصارف الليبية تحت بازل مقررات III . تم استخدام المنهج الاستقرائي، والمنهج استنتاجي. وأظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية إيجابية قوية بين متطلبات زيادة الكفاءة والفعالية للأداء المصرفي الليبي في ظل تطبيق القيادة وآليات الرقابة وبين تطبيق المقترح إطار لآليات السيطرة والرقابة بموجب بازل III اللجنة عن طريق تطبيق حد سواء ومتطلبات آليات القيادة والسيطرة، ومتطلبات التدقيق وفقًا للإطار المقترح، ومتطلبات إدارة المخاطر المصرفية.

٢. **دراسة شاهين، (٢٠١٤):** وعنوانها: "مدخل مقترح لتطوير دور المراجعة الداخلية لاختبارات تحمل الضغوط فى إطار مقررات بازل ٣ مع دراسة ميدانية". وهدفت الدراسة إلى إجراء دراسة تحليلية لمبادئ وعمليات إدارة المخاطر، ومبادئ الممارسات السليمة لاختبارات تحمل الضغوط فى إطار مقررات بازل ٣، وكذلك وضع إطار مقترح لمهام المراجعة الداخلية فى فحص وتقييم اختبارات تحمل الضغوط والسيناريوهات والافتراضات المحتملة فى اطار مبادئ اختبارات التحمل. وتم تصميم قائمة استقصاء للوقوف على مدى إدراك المسئولين بإدارات المراجعة الداخلية والمخاطر والالتزام بالبنوك لأهمية المراجعة الداخلية لاختبارات تحمل الضغوط. وتوصلت النتائج الى عدم وجود اختلافات دالة إحصائية لأهمية توسيع نطاق أنشطة المراجعة الداخلية فى مجال ادارة المخاطر بالبنوك، وفحص المراجعة الداخلية لمدى استخدام اختبارات التحمل وادماجها في حوكمة المخاطر، وفحص منهج اختبارات التحمل والسيناريوهات الافتراضية، وفحص ومتابعة نتائج اختبارات التحمل واستراتيجيات تخفيف المخاطر، وأهمية العلاقة بين المراجعة الداخلية والسلطات الإشرافية.

٣. **دراسة يحيي، (٢٠١٧):** وعنوانها: "متطلبات تطبيق بازل٣ واثرها على الأداء المالي بالتطبيق على البنوك التجارية بجمهورية مصر العربية". وهدفت الدراسة الى معرفة العلاقة بين تطبيق البنوك التجارية لمقررات بازل III وأثره تحسن الاداء المالى فى البنوك. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من البنوك التجارية فى مصر تم تحديد ست بنوك تجارية. ومن اهم النتائج وجود أثر معنوى بين تطبيق البنوك التجارية

والاداء المالى لمتطلبات بازل III، يوجد أثر معنوى بين تطبيق البنوك التجارية لعمليات المراجعة الرقابية وفقاً لمقررات بازل III والأداء المالى.

٤. **دراسة العشماوي، (٢٠١٩):** وعنوانها: "تحسين فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك المصرية في ضوء مقررات بازل". وهدفت الدراسة الى معرفة تحسين فاعلية نظم الرقابة الداخلية فى البنوك المصرية فى ضوء مقررات بازل. واستخدمت المنهج الاستنباطي، والاستقرائي . وتوصلت النتائج الى توجد علاقة طردية بين تطبيق مقررات بازل وتحسين فعالية نظم الرقابة الداخلية فى البنوك المصرية، ووجود علاقة طردية بين تطبيق الإطار المتكامل للرقابة الداخلية ٢٠١٣ COSO، ووجود علاقة طردية بين التكامل بين مقررات بازل والإطار المتكامل للرقابة الداخلية على تحسين فعالية نظم الرقابة الداخلية فى البنوك المصرية بقدرة تفسيرية اكبر من تطبيق مقررات بازل او الاطار المتكامل للرقابة الداخلية كل على حده.

التعليق على الدراسات السابقة

ومن العرض السابق، يمكن للباحث استخلاص ما يلي:

- من خلال استعراض نتائج الدراسات السابقة التي تناولت موضوع لجان المراجعة نستنتج أهمية وجود لجان المراجعة في البنوك أو الشركات وأهمية الدور الذي تلعبه تلك اللجان في مجالات عديدة أهمها الرقابة وتحسين فاعلية نظم الرقابة الداخلية وأعمال التدقيق الداخلي، ودعم استقلالية مدقق الحسابات الخارجي، وتحسين جودة التقارير المالية وتعزيز الثقة في البيانات المالية المنشورة، وكونها أيضاً من أهم دعائم حوكمة الشركات، كما أن هناك مقومات لفاعلية لجان المراجعة حتى تستطيع القيام بالدور المنوط بها على أكمل وجه، ومن أهم هذه المقومات الاستقلالية التامة للجان المراجعة، خبرة أعضائها في الأمور المالية والمحاسبية، وجود دليل أو ميثاق مكتوب يحدد مهامها، بالإضافة إلى تمتع تلك اللجان بالصلاحيات اللازمة التي تجعلها قادرة على الوفاء بمسئولياتها.
- بالنظر إلى الدراسات السابقة نجد أنها تناولت موضوع لجان المراجعة من جوانب مختلفة، فبعض هذه الدراسات ركزت على العوامل التي لها تأثير على تحسين فاعلية لجان المراجعة، وهناك دراسات أخرى تناولت العلاقة بين خصائص لجان المراجعة وبين حدوث تحريف في البيانات المالية، أو العلاقة بين خصائص أعضاء لجنة المراجعة من حيث الخبرة

والاستقلالية، وحجم اللجنة، وجودة البيانات المالية وتأثير خصائص لجنة المراجعة على تحسين جودة التقارير المالية، وبعض الدراسات ركزت على أهمية تشكيل لجان المراجعة والمنافع التي تعود سواء على البنوك أو الشركات من وجود تلك اللجان التي بينت أن البنوك التي يتوفر لديها لجان مراجعة لديها رقابة داخلية اكبر من البنوك التي لا يوجد لديها لجان مراجعة، بينما دراسات أخرى أبرزت الدور الذي تقوم به لجان المراجعة في تدعيم استقلال المراجع الداخلي في البنوك التجارية أو دور لجان المراجعة في فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي أو دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات.

ثالثا: أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث الحالي في:

١- تحديد دور لجان المراجعة في ظل مقررات بازل٣ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢- معرفة معوقات دور لجان المراجعة في ظل مقررات بازل٣ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

رابعا: أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من حتمية الإهتمام بضرورة وجود لجان المراجعة فى بيئة الإعمال الكويتية لما لها من أثار إيجابية تتمثل في الشفافية والمصداقية ويساعد فى زيادة فعالية للرقابة وأحكامها مما يساعد على تحقيق الإستقرار الإقتصادى خاصة فى ظل العولمة.

خامسا: تقسيمات البحث:

لتحقيق أهداف البحث تم تقسيمه بالإضافة للإطار العام إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية وطبيعة لجان المراجعة.

المبحث الثانى: طبيعة مقررات بازل ٣ والتنمية المستدامة.

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية.

المبحث الأول: ماهية وطبيعة لجان المراجعة

وتتم تناول مفهوم وأهمية لجان المراجعة، وأهدافها، وعوامل تشكيلها، وخصائصها، ومداخل تكوينها، ومعوقاتها، ومهامها، ودور لجان المراجعة في دعم التدقيق الداخلي والخارجي، وسوف يتم تناول ذلك بالتفصل على التالي:

أولاً: مفهوم وأهمية لجان المراجعة

أ. مفهوم لجنة المراجعة:

تعددت التعريفات الخاصة بلجنة المراجعة حيث يدُل كل تعريف على وجهة نظر يتبناها الباحث صاحب التعريف ومنها:

١.**التعريف الأول:** تعرف لجنة المراجعة بأنها: "احدى اللجان المُنبثقة عن مجلس الإدارة، وتقوم بدور إيجابى وفعال لتحسين عملية المراجعة، وتسهم فى الحد من الاختلاف بين الإدارة والمراجعين" (عبد الحليم، ٢٠١٢).

٢.**التعريف الثاني:** تعرف لجنة المراجعة بأنها: "احدى اللجان التابعة لمجلس الادارة التى تقوم بمجموعة من الأدوار تتمثل فى الاشراف على الوظيفة المحاسبة وعملية إعداد السجلات والتقارير المالية والاشراف على المراجع الخارجي والاشراف على الالتزام بالتشريعات والاشراف على رقابة فعالية عمليات نظام الرقابة والمراجعة الداخلية، وكذلك الاشراف على عملية إدارة المخاطر" (عبدالمجيد، ٢٠١٧).

٣. **التعريف الثالث:** حيث عرفت الهيئة الكندية للمحاسبين القانونيين (١٩٩٢) لجنة المراجعة بأنها: "لجنة مكونة من مدراء المؤسسة الذين تتركز مسؤولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس إلادارة، وتتلخص نشاطاتها في مراجعة ترشيح المدقق الخارجى، ونطاق ونتائج التدقيق، وكذلك الرقابة الداخلية للمؤسسة، وجميع المعلومات المالية المعدة للنشر" (عبدالله، ٢٠١٧).

يتضح مما سبق أن لجان المراجعة تُمثل لجنة منبثقة من مجلس الإدارة للمؤسسة، وتتكون من الأعضاء غير تنفيذيين لديهم خبرة كبيرة فى المحاسبة والمراجعة، وتتمتع بقدر كبير وكافى من الاستقلالية، تخول لها الإشراف وكذلك الرقابة بهدف حماية حقوق جميع المساهمين.

ب. أهمية لجنة المراجعة:

تتمثل الأهمية فيما يلي:

١. أهمية لجان المراجعة بالنسبة لمجلس الإدارة: وذلك من خلال مساعدة أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين على تنفيذ أدوارهم ومسئولياتهم فيما يتعلق بنواحى المراجعة والمُحاسبة وذلك من خلال تحسين الاتصال بين مجلس الإدارة والمدقق الخارجى عن طريق الاجتماع بالمدقق الخارجى أثناء وفى نهاية عملية المراجعة وتوصيل نتيجة تلك الاجتماعات إلى مجلس

الإدارة والمساعدة فى حل المشاكل التى قد يواجهها المدقق مع إدارة المؤسسة فيما يتعلق بإعداد القوائم والسجلات المالية.

٢. أهمية لجان المراجعة بالنسبة للمدقق الخارجي: وذلك من خلال دعم استقلالية المدققين الخارجيين بالشكل الذى يؤدى إلى قيامهم بأدوارهم دون أية ضغوط أو تدخل من الإدارة، وعليه يوجد بعض من المعايير التي اهتمت بطبيعة العلاقة بينهما من حيث دور لجنة المراجعة فى تعيين المدققين الخارجيين وتحديد أتعابهم وحل المشاكل التى قد تنشأ بين الإدارة والمراجع الخارجى وكذلك زيادة التفاعل بين كل من المدقق الخارجى والمدقق الداخلى.

٣. أهمية لجان المراجعة بالنسبة للتدقيق الداخلي: وذلك باختيار رئيس القسم للتدقيق الداخلى وتوافر الموارد والمواد اللازمة للقسم وضرورة الاجتماع المستمر بهم لحل المشكلات التى يمكن أن تنشأ بينهم وبين الإدارة، مما يؤدي إلى زيادة استقلالية وتفعيل دور التدقيق الداخلى.

٤. أهمية لجان المراجعة بالنسبة للمستثمرين والأطراف الخارجية: زيادة الشفافية فى التقارير والسجلات المُحاسبية التي تصدرها المؤسسات، مما يساعد فى زيادة ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح وكل الأطراف الخارجية بهذه التقارير والسجلات (See, J., Pitchay, A., Ganesan, Y., Haron, H., Hendayani, R., 2020).

وعرض (فروم، ٢٠١٩) أهمية لجنة المراجعة في النقاط التالية:

- تزيد لجان المراجعة من الثقة فى جميع التقارير المالية، وذلك من خلال دعم موضوعيتها ومصداقيتها.
- تساعد مدير التنفيذ في القيام بمسؤولياته ومهامه.
- تساعد في تقوية وتدعيم دور المدراء غير التنفيذيين.
- تدعم استقلالية جميع أعمال المراجعة.
- تُحسن الاتصال والتواصل بين كل المستويات.
- تزيد لجان المراجعة من فاعلية المراجعة الخارجية وذلك عن طريق الحافظ على استقلال المراجع الخارجى للحسابات.
- وسائل فعالة لحوكمة الشركات التي تقلل من إمكانية الإبلاغ المالى الاحتيالى.

- تعتبر لجان المراجعة نوع من الرقابة على إدارة المؤسسة من قبل المساهمين.

من خلال ما سبق تتجلى أهمية لجنة المراجعة وذلك من خلال منافعها على المؤسسة حيث يتم تقديمها إلى جميع الأطراف ذات العلاقة، مثل: مجلس الادارة، والمدققين: الخارجيين، والداخليين، والمساهمين، والمستثمرين، وأصحاب المصالح.

ثانيًا: أهداف لجان المراجعة، تتمثل فيما يلي:

١. تساعد مجلس الإدارة على تنفيذ مسؤولياتها: الإدارية والقانونية.
٢. تضمن نزاهة البيانات المالية المنشورة، وكذلك شفافية الافصاح عن المعلومات التي تهم جميع الأطراف المختلفة ذات العلاقة من خلال منح الثقة لمستخدمي البيانات المالية عن طريق التركيز على مُساءلة مجلس الإدارة تجاه المساهمين.
٣. جودة التقارير والقوائم المالية السنوية.
٤. التأكد من كفاءة نظم إدارة المخاطر وكفاءة العمليات التشغيلية وفعاليتها.
٥. التوجيه على عملية إعداد تقارير مالية سنوية وعملية الافصاح.
٦. مناقشة الإدارة لسياسة إدارة المخاطر والسياسات الاستراتيجية.
٧. التأكد من أن العمليات المالية وتصرفات الأفراد تتوافق والأنظمة والقوانين المطبقة.
٨. التكامل بين جميع نشاطات المراجعة الداخلية والخارجية والنُظم المُتبعة للرقابة داخل المؤسسات (أبو زيد، ٢٠١٨).

ثالثًا: عوامل تشكيل لجان المراجعة، وتتمثل فيما يلي:

١. زيادة العديد من حالات الفشل المالى للعديد من المؤسسات والبنوك فوجود اللجان يحد من هذا الفشل والتلاعب.
٢. ارتفاع رغبة المؤسسات والبنوك فى دعم عملية الرقابة على أنشطتها، والتأكد من تطبيق المبادئ المُحاسبية بشكل سليم.
٣. زيادة الضغوط من جانب المستخدمين للقوائم والسجلات المالية على المنظمات والبنوك من أجل إظهار نتيجة الأعمال ومركزها المالى بصورة واقعية .
٤. وجود اختلاف بين مُدقق الحسابات الخارجى وبين إدارة المؤسسة وخاصة فى الحافظ على استقلالية المدققين الخارجين لإبداء رأيهم الفني المُحايد، ومن ثم فإن وجود لجان المراجعة فى أي مؤسسة يُمثل حماية للمساهمين، ويضمن تحقيق استقلال مدقق الحسابات .

٥. زيادة كفاءة نظم الرقابة الداخلية ويساعد ذلك على تدعيم الثقة فى عملية إعداد القوائم والسجلات المالية ومراجعتها، وبالإخص فى ظل اقتصاديات السوق والمنافسة .
٦. حاجة المستثمرين فى المؤسسات إلى آلية إدارية تسهم فى الضبط والرقابة لأداء الإدارة كوكيل عنهم بشأن الأمور: المالية والرقابية .
٧. الحاجة المتزايدة إلى تحسين الثقة والجودة فى السجلات المالية بهدف زيادة درجة الاعتماد عليها فى إتخاذ القرارات المناسبة.
٨. ضبط مواعيد تقديم التقارير والسجلات المالية والتى تتطلب فى بعض الدول ضرورة النشر الفعلي لتقارير مالية ربع سنوية إلى جانب التقارير السنوية، وهو يحتاج قدرًا كبيرًا من الوقت والجهد، وقد يكون مشاركة كل أعضاء مجلس الإدارة فى هذه العملية أمرًا لا يتسم بالكفاءة المناسبة من ناحية تخصيص موارد مجلس الإدارة (Al-Baidhani, 2016).

يرى الباحث أنه بالإضافة الى ما سبق يمكن تحديد أسباب إنشاء لجنة المراجعة ما يلى:

- ضرورة رقابة سلوك الإدارة العليا من أجل التأكد من الانتقاء والتطبيق للخطط والإجراءات والسياسات المُحاسبية التى تؤدى إلى زيادة منفعة المستثمرين.
- ضرورة التقوية والدعم لأسواق المال، والحد من إصدار المؤسسات لقوائم مالية تنطوي على تلاعب أو غش، وإظهار التقارير والسجلات المالية عالية الكفاءة والجودة.
- التقييم المستمر لكفاية إجراءات الرقابة الداخلية، وتدعيم استقلال المراجعين الداخليين، وضرورة تفعيل دور المؤسسة.
- حماية الحقوق لجميع الأطراف المتعاملة مع القوائم والتقارير المالية والمؤسسة والقضاء على المصالح الشخصية.
- وجود لجنة المراجعة يساعد فى تحقيق المعايير المختلفة لجودة المعلومات والتقارير المُحاسبية مثل: المعايير القانونية، والمعايير الرقابية، والمعايير المهنية.

رابعًا: خصائص لجان المراجعة، تتمثل فيما يلي:

١. استقلال لجان المراجعة

وهذا من أهم شروط تحقيق لجنة المراجعة لأهدافها وذلك لان توافر الاستقلال يقلل من فرص تأثير الادارة التنفيذية على عمل لجنة المراجعة وهذا يمكنها من خفض السلوك الانتهازي للإدارة وتحسين عملية إعداد التقارير والسجلات المالية.

ولكى يتحقق استقلال لجنة المراجعة فإنه من الضرورى ان يكون اعضاء اللجنة من غير أعضاء مجلس الإدارة ويجب عدم وجود اى علاقة بشكل مباشر او علاقة غير مباشرة بين اعضاء لجان المراجعة واعضاء مجلس الادارة التنفيذيين بالمؤسسة، كما يشترط الا يكون من موظفى المؤسسة او المؤسسات التابعة لها والا يحصل على اى مكافاة مالية من المؤسسة او احدى المؤسسات التابعة لها (الكبيجي، ٢٠٢١).

ومن خلال ما سبق يمكن تحديد أهم متطلبات تحقيق الاستقلالية في الاتي:

- تعيين أعضاء لجنة المراجعة من الأعضاء غير التنفيذيين.
- ضرورة عدم وجود أي علاقة سواء بشكلها المباشر أو غير المباشر بين أعضاء لجان المراجعة والمديرين التنفيذيين بالمؤسسة.
- تحديد المكافأة للجنة، وعدم امتلاك أعضاءها أي أسهم بالمؤسسة التى توجد بها.

٢. حجم لجان المراجعة:

وهو احد العناصر التى تساعد اللجنة على تحقيق أهدافها المرجوة، ويتمثل حجم اللجان فى عدد أعضائها وعادة تحدد التشريعات المتعلقة بحوكمة المؤسسات الحد الأدنى اللازم لتكوين لجان المراجعة دون تحديد حد اقصى، ويتم تحديد العدد فى ضوء ظروفها حاجتها لخدمات لجنة المراجعة وحجم الأنشطة التى تقوم بها لجنة المراجعة.

٣. أنشطة لجنة المراجعة:

ويتم التعبير عنها من خلال عدد الاجتماعات التى تعقدها لجنة المراجعة المراجعة خلال السنة وهذا يعتبر من الأمور المهمة لفعالية اللجنة في أداء أدوارها وبشكل مماثل لحجم لجنة المراجعة فإن تشريعات حوكمة المؤسسات تحدد الحد الأدنى لعدد هذه الاجتماعات خلال السنة دون تحديد الحد الأعلى لها، وتقوم لجنة المراجعة بعقد الاجتماعات فى ضوء طبيعة نشاط المؤسسة وحجم مسئوليات اللجنة وكذلك قوة تطبيق المبادئ (الكبيجي، ٢٠٢١).

٤. الدراسة المالية وخبرة لجنة المراجعة:

ويقصد بالخبرة "مدى وجود اعضاء بلجنة المراجعة من اصحاب الخبرات المالية والمُحاسبية ويمتلكون القدرة على قراءة وفهم التقارير والقوائم المالية، وفى هذا السياق"، وحدد (NGO, LE. 2021) أربعة من انواع الخبرة لاعضاء لجان المراجعة:

أ. الخبير المالى: Financial Expert وهو خبير حاصل على شهادة محاسبية مهنية وشهادة بكالوريوس ولديه خبرات سابقة فى مستويات الإدارة العليا مثل: المدير المالى (CFO)، أو التنفيذي (CEO).

ب. الخبير المحاسبى: Accounting Expert وهو حاصل على شهادة محاسبية مهنية ولديه خبرات سابقة فى مستويات الإدارة العليا، وغير حاصل على الشهادة الجامعية العليا بعد البكالوريوس.

ج. الخبير المهنى غير المحاسبى: Non- Accounting Professional Expert

د. الخبير غير المحاسبى: Non- Accounting Expert وهو خبير حاصل على درجة جامعية عليا بعد البكالوريوس فى مجال اخر غير المحاسبة ولديه خبرات سابقة فى مستويات الإدارة العليا.

ويرتبط بخبرة لجان المراجعة طول فترة عضوية اللجنة، ومع زيادة الخبرات التي يتصف بها لجان المراجعة كلما كانت بمثابة أداة قوة فى الاشراف والتوجيه على عملية اعداد التقارير والسجلات المالية وتقديم الدعم للمراجعيين الخارجيين والتأكد من ارتفاع جودة الارباح الموجودة بقائمة الدخل.

خامسًا: مداخل ومعوقات تكوين لجنة المراجعة:

يوجد مدخلين لتكوين لجنة المراجعة وهما:

١. **المدخل الاختياري:** وهو عدم وجود أية إلزامات قانونية لتكوين لجنة المراجعة، ويترك الاختيار للمؤسسة تقرير مدى حاجتها للجنة المراجعة، وتم تطبيق هذا المُدخل فى الولايات المتحدة الأمريكية على اعتبار أنه أكثر فعالية ومرونة من المدخل الاخرى، ويرى مؤيدوه أنه كلما كان هناك قدرة على الاختيار كان هناك فاعلية في أداءها لمهامها وأعمالها، أما معارضوه فيرون أنه فى ظل بيئة اختيارية تماماً ينخفض عدد المؤسسات التى تقوم بتكوين لجان المراجعة.

٢. **المدخل الإلزامي:** وهو أن تكوين لجنة المراجعة فى المؤسسات يتم بحكم قانون منظم لهذه المؤسسات، أو كشرط أساسى لتسجيل المؤسسة فى بورصة الأوراق المالية، ويتم تطبيق هذا المُدخل فى كل من: الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، واستراليا، ويرى مؤيدو هذا المُدخل

أن تكوين لجان المراجعة بصورته الإلزامية، يعطى شرعية واستقلالية وسلطة أكثر للجنة المراجعة، الأمر الذى يدعم قيامها بمهامه المفوضة لها بكفاءة، أما معارضو هذا المُدخل فيرون أن تكوين لجان المراجعة ستكون مجرد استيفاء للشكل (حسين، ٢٠١٥).

وتوجد معوقات تؤثر سلبًا على فاعلية لجان المراجعة من اهمها:

١. عدم كفاءة أعضاء لجنة المراجعة نتيجة اختيار أعضاء لجنة المراجعة والرؤوساء من أشخاص معروفة غير مجهولة بالمجتمع دون تمتعهم بالخبرات والكفاءات والمؤهلات للقيام بالعمل هذا، وأيضًا وجود أعضاء تنفيذين ضمن لجنة المراجعة.
٢. عدم التنسيق مع مراقب الحسابات الخارجى والاستفادة من عمله وخبراته.
٣. عدم وجود اتصال نشط بين لجنة المراجعة وبين باقى لجان المراجعة ومجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية وإدارة المراجعة الداخلية، حيث يتطلب عمل لجان المراجعة الحصول على معلومات وبيانات عديدة من مختلف الإدارات بالمؤسسة.
٤. التكتم وعدم الإفصاح عن أعمال لجان المراجعة نظرًا لعدم تقدير المديرين لقمية الإفصاح عن تقرير لجان المراجعة ومدى التزامها بمعايير الأداء الموضوعة من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية (بخيت، ٢٠١٨).

سادسا: مهام لجان المراجعة:

تعدد مهام لجان المراجعة نعرض منها ما يلي:

أ. الإشراف على المراجعة الداخلية:

ويتم ذلك من خلال ما يلي:

١. تدعم المراجعين الداخليين عن طريق ما يلي:

- تعيين أو عزل مدير المراجعة الداخلية.
- التأكد من الموارد الكافية للمراجعة الداخلية لتستمر في مباشرة عملياتها.
- الحرية لمدير المراجعة فى الاتصال والتواصل المباشر بلجنة المراجعة لمناقشة الأمور الهامة.
- ضرورة التأكد من عدم وجود قيود على المراجع الداخلي عند تنفيذ مهامه.
- فحص نتائج المراجعة الداخلية.
- فحص المستوى المهنى للمراجع الداخلي ومدى كفاءته فى تنفيذ مسئولياته.

- التنسيق بين عمل المراجعة: الداخلية والخارجية، مما يؤدى إلى تحسين الاتصال والتواصل وعملية المراجعة.

٢. تسهم لجان المراجعة فى دعم كفاءة وظيفة المراجعة الداخلية، من خلال الآتي:

- تقييم فعالية المراجعة الداخلية وجودتها كجزء من نظام الرقابة الداخلية، وذلك وفق معايير الأداء المهنى.
- تتابع اللوائح والنظم الخاصة بأدوار المراجعة الداخلية والموافقة عليها.
- فحص استراتيجية الأداء للمراجعة الداخلية وفحص خطتها السنوية وكذلك الموافقة عليها (مهاوات مؤمن جرموني، ٢٠٢٠).

ويرى الباحث مما سبق أهمية دور لجنة المراجعة فى رفع كفاءة واستقلال المراجعين الداخليين وتدعيم فعالية المراجعة الداخلية ومراجعة خطتها وتقاريرها وتفاعل الإدارة مع توصياتها، كما انها تساعد في توفير قنوات مباشرة مع اللجنة.

ب- الإشراف على المراجعة الخارجية، ويتم ذلك من خلال ما يلي:

١. ترشيح وتعيين مراجع الحسابات الخارجى وكذلك تحديد أتعابه واعداد خطاب للتكليف الصادر له.
٢. تساعد مراجع الحسابات فى أداء أدواره والحفاظ على استقلاليته، وحصوله على المعلومات والبيانات التى يحتاجها.
٣. دراسة كل القوائم المالية قبل العرض على الإدارة .
٤. توفر التنسيق بين عمل المراجعة: الخارجية والداخلية
٥. تعمل على حل المشاكل والخلافات التي تنشأ بين الإدارة ومراجع الحسابات الخارجي (Aprisma, Sudaryati, 2020).

ويرى الباحث مما سبق أهمية دور لجنة المراجعة فى دعم واستقلال المراجعين الداخليين وهى المسئولة عن التعيين وتحديد الاتعاب والعزل، وتعزيز موقف المراجع الداخلى فى القضايا الخلافية مع الإدارة التنفيذية، ويتم مراجعة الخطة والنتائج والملاحظات المهمة.

ج.الإشراف على الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر:

ويتم ذلك من خلال ما يلي:

١. دراسة أنظمة الرقابة الداخلية لتحقيق فعاليتها وكذلك العمل على تحسينها.

٢. متابعة وتقييم نظم العمل ونظم الرقابة الداخلية والتحقق من توفر ضمانات كفيلة بمنع حدوث أية مخالفات وضرورة وضع الضوابط التى تكفل اكتشافها عند حدوثها مباشرة.
٣. متابعة نتائج الفحص للمراجعين الخارجيين ودراسة وتقييم ملاحظاتهم وضرورة تطويرها باستمرار.
٤. مراجعة السياسات ذات العلاقة بادارة المخاطر والاشتراك فى عملية تحديد وتقييم المخاطر المحتملة والاجراءات المُقترحة لاكتشافها، وكذلك الحد منها (عبدالله، ٢٠١٨).

ولقيام لجنة المراجعة بالإشراف على الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر لابد من دراسة ومراجعة التقارير الخاصة بتطوير النظم المحاسبية ونظم العمل وكذلك والإجراءات: المالية والإدارية، وايضًا إجراءات المراجعة الداخلية وكيفية اقتراح التعديلات الواجب إدخالها.

د- فحص التقارير المالية السنوية:

١. مراجعة السياسات المحاسبية التى تطبق في المؤسسة.
٢. التأكد من اتمام الإفصاح عن المبادئ والسياسات المحاسبية التي تم إتباعها في إعداد التقارير المالية السنوية.
٣. التأكد من اتمام الإفصاح عن التغيرات فى السياسات المحاسبية لمعرفة الاثار المترتبة عليها في التقارير المالية السنوية.
٤. التأكد من كفاءة الإفصاح لتحقيق أعلى مستوى من المنفعة.
٥. تسوية قضايا الإفصاح الهامة بناءًا على رأي المراجع الخارجي للحسابات.
٦. مناقشة التقارير المالية مع الأطراف المُعنية داخل المؤسسة.
٧. الحد من خطر التقارير المالية الاحتيالية وذلك عن طريق تحديد العوامل المؤدية إلى إنشاء تقارير بهذا الشكل (Bujno, etal, 2018):

المبحث الثانى: طبيعة مقررات بازل ٣ والتنمية المستدامة

ويشمل هذا المبحث مفهوم اتفاقية بازل ٣، وأهدافها، وأهم الجوانب التي عالجتها، وعلاقتها بتحقيق التنمية المستدامة. وفيما يلي عرض ذلك بالتفصيل على النحو التالي:

أولاً: مفهوم وأهداف اتفاقية بازل ٣

تعرف اتفاقية بازل ٣ بأنها: عبارة عن مجموعة من المعايير الاحترازية الجزئية والكلية التى طورتها لجنة بازل للرقابة المصرفية تسعى من خلالها الى تحسين ادارة المخاطر وتعزيز الشفافية والافصاح فى البنوك على مستوى العالم مما يؤدى الى تحسين قدرة النظام المصرفى على استيعاب الصدمات والازمات الناتجة عن الضغوط الاقتصادية والمالية ايا كان مصدرها والحد من خطر امتدادها الى الاقتصاد الحقيقي (بعزيز؛ مخلوفي، ٢٠١٩).

وتتمثل أهداف اتفاقية بازل ٣ فيما يلي (Brasliņša, Arefjevsb, 2014):

١. تحسين قدرة القطاع المصرفى على استيعاب الصدمات الناشئة عن ضغوط: مالية واقتصادية مهما كان مصدرها.
٢. تحسين عمليات إدارة المخاطر والحوكمة.
٣. تعزيز الشفافية والإفصاح.
٤. تخفيض مسايرة التنظيم للتقلبات الدورية.
٥. معالجة القضايا والمشكلات التى فشلت اتفاقية بازل٢ فى إدارتها، والتى ظهرت خلال الازمة العالمية لسنة (٢٠٠٨)؛ وتستهدف التدابير الإصلاحية التى جاءت بها اتفاقية بازل٣ موضوعين أساسيين هما:

أ. الاحتراز الجزئى: وهو تعزيز الاحتراز على مستوى البنوك فرادى وهذا يساعد على صمودها خلال فترات الضغط .

ب. الاحتراز الكلى: وهو تعزيز الاحتراز على مستوى النظام ككل لمواجهة المخاطر النظامية التى قد تتضخم مع مرور الزمن.

ثانيا: الجوانب التى عالجتها اتفاقية بازل٣

وتتمثل فيما يلي:

١. **تحسين كمية ونوعية رأس المال:**

- رفع الحد الادنى لرأس المال الاساسى للأسهم العادية الى (٤.٥) فى عام (٢٠١٥) وهو الشكل الاعلى من رأس المال قادر استيعاب الخسائر فى حالة حدوثها بالمقارنة مع المكونات الاخرى من الأصول المرجحة بمخاطرها.
- رفع الحد الأدنى لرأس المال الأساسى أو الشريحة الاولى الى (٦%) فى عام (٢٠١٥) من الأصول المرجحة بمخاطرها.
- تؤكد اتفاقية بازل ٣ ان الأسهم النوعية هى افضل شكل لرأس المال وهذا يتطلب خصومات من البنود على رأس المال الاساسى للأسهم العادية من اجل تحسين نوعيته.
- تم تخفيض الحد الادنى من رأس المال المساند الى (٢%) من الاصول المرجحة بمخاطرها.
- تم الغاء الشريحة الثالثة من رأس المال.
- ابقاء نسبة كفاية رأس المال التنظيمى عند (٨%) من الاصول المرجحة بمخاطرها.

٢. **إضافة احتياطات جديدة لرأس المال:**

- احتياطى الحفاظ على رأس المال: مصمم لتشجيع البنوك على الاحتفاظ بنسب رأس المال أعلى من المُتطلبات التنظيمية.
- الاحتياطى المعاكس للدورة الاقتصادية: حيث يتم بناءه فى اوقات الرواج الاقتصادى استعداد لاستخدامه فى اوقات الضغوط.
- احتياطى البنوك الهامة نظاميًا: لقد أقرت اتفاقية بازل ٣ احتياطى يفرض على البنوك المهمة نظاميا تتراوح قيمته بين (١%، و٣.٥%) من الاصل المرجح بمخاطره بالاعتماد على الاهمية النظامية للبنوك

٣. **نسبة الرافعة المالية:** وتهدف الى تقييد تراكم الرافعة المالية فى القطاع المصرفى، وتعزيز المتطلبات القائمة على المخاطر، ووضع حدود على قدرة القطاع المصرفى فى خلق الاصول بالاعتماد على الرافعة المالية.

٤. **تعزيز معايير إدارة السيولة:** وضعت اتفاقية بازل ٣ معيارين جديدين للسيولة تتمثل في:

- نسبة تغطية السيولة.
- نسبة التمويل المستقر الصافية.

٥. **التمويل المستقر المتوفر:** وهو عبارة عن مبلغ رأس المال وخصم التمويل المتوقع ان تكون مصدرًا موثوقًا للتمويل على مدى فترة زمنية تتعدى سنة واحدة.

٦. **التمويل المستقر المطلوب:** وهو عبارة عن جزء من أصول البنوك المحتفظ بها التى ينظر إليها على انها غير سائلة على مدى سنة واحدة (بوشرمة، ٢٠١٨).

ثالثا: مفهوم وخصائص التنمية المستدامة

اعتمد المجتمع الدولى فى قمة الأرض بالبرازيل عام (١٩٩٢) مصطلح التنمية المستدامة بمعنى تلبية احتياجات الجيل الحالى دون إهدار حقوق الأجيال القادمة فى الحياة فى مستوى لا يقل عن المستوى الذي نعيش فيه. هذا وقد حدد المجتمع الدولى مكونات التنمية المستدامة على أنها:

- نمو إقتصادى.
- تنمية اجتماعية.
- حماية البيئة ومصادر الثروة الطبيعية بها.

وهذا يعنى أن تكون هناك نظرة شاملة عند إعداد إستراتيجيات التنمية المستدامة تراعى فيها بدقة الأبعاد الثلاثة.

كما وتعرف التنمية المستدامة بأنها: "تحديث لمفهوم التنمية بما يتناسب ويتلاءم مع متطلبات العصر الحالى، أى بما يراعى الموارد الاقتصادية والبيئية المتاحة والممكن إتاحتها مستقبلاً لتحقيق التنمية" (السيد، على؛ شمعة، جميل، ٢٠٢٠)، ويمكن أن تتمثل الخصائص فيما يلي:

١- تنمية طويلة الأمد ولا حدود لها بإتجاه المستقبل بل هو أحد غايتها ويدخل فى حيزها كونها تحاول حماية الأجيال القادمة وتضمن لها حقوقها فى التمتع بموارد الطبيعة .

٢- تحاول تلبية متطلبات العيش للفرد الفيزيولوجية كالغذاء السليم والمتابعة الصحية الكافية والنفسية كالتعليم وممارسة باقى حقوقه الوطنية والاعتقادية.

٣- تحاول المحافظة على التوازن بين استعمال الموارد الذى لا غنى لها عنه من أجل تحقيق أهدافها الاجتماعية من جهة وبين عدم استنزافها والمحافظة على حق الأجيال القادمة فيها والذى لا يقل أهمية كذلك من جهة أخرى.

٤- الحفاظ على المحيط الحيوي وتنوعه بتنظيم علاقة الفرد بمحيطه البيئى وكيفية استعماله لموارد الطبيعة (فاتيح، ٢٠١٨).

رابعا: أهداف التنمية المستدامة:

عرضتها مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (٢٠٢٠) فيما يلي:

١. القضاء على الفقر.
٢. القضاء التام على الجوع.
٣. الصحة الجيدة والرفاة.
٤. التعليم الجيد.
٥. المساواة بين الجنسين.
٦. المياه النظيفة والنظافة الصحية.
٧. طاقة نظيفة وبأسعار معقولة.
٨. العمل اللائق ونمو الاقتصاد.
٩. الصناعة والإبتكار والهياكل الأساسية.
١٠. الحد من أوجه عدم المساواة.
١١. مدن ومجتمعات محلية مستدامة.
١٢. الاستهلاك والإنتاج المسؤولان.
١٣. العمل المناخي.
١٤. الحياة تحت الماء.
١٥. الحياة في البر.
١٦. السلام والعدل والمؤسسات القوية.
١٧. عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

خامسا: آليات ومقومات استمرارية عملية التنمية المستدامة:

١ – آليات تحقيق التنمية المستدامة:

يوجد أدوات مختلفة لتحقيق التنمية من أهمها: (الثقافة، التكنولوجيا، التقدم التكنولوجى، الاتصال، السياسات، القيادة والنخبة السياسية، الدولة، المجتمع المدنى، والمؤسسات غير الحكومية). ويمكن القول بأنه يمكن تركيز وحشد هذه الوسائل المختلفة فيما يلى:

- **الثقافة:** وتعتبر الثقافة أهم الوسائل فى تحقيق التنمية، وأن التغير الثقافى الشامل يُمثل شرطاً أساسياً لتحقيق التغيرات المطلوبة والمحرك الأساسى للتجديد، وبالتالى تتفق على ضرورة التخلى عن الثقافة التقليدية التى تعوق عملية التنمية واحلالها بثقافات جديدة مشجعة أو محفزة على التنمية.
- **السياسات:** وهى يتبناها النُخب والقادة السياسيون وما تتصف به هذه السياسات من خصائص الشفافية واعتبارات العدالة والمساواة والكفاءة .
- **المجتمع المدنى:** وهذا يقوم بدور الوسيط بين المجتمع بتكويناته المختلفة والدولة بمؤسساتها وأجهزتها، ومن ثم فإنه يوفر آلية مؤسسية لإدارة الصراعات وحلها، وقناة مهمة للمشاركة السياسية، وبالتالى فالمجتمع المدنى يقوم بدور هام فى عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية .
- **الدولة:** وهى المُنفذ لسياسات التنمية، والمُوزع لعوائدها، وذلك من خلال فرض الأمن وتحقيق الاستقرار اللازم، بالإضافة إلى أنها وسيلة مهمة لتحقيق التنمية بما تصنعه من أطر قانونية ومؤسسية لعملية التنمية .

٢ – مقومات استمرارية عملية التنمية المستدامة:

لضمان استمرارية عملية التنمية فى المجتمع، يتعين الإلتزام بالمبادئ العلمية التى تضمن التشغيل الدقيق والسليم للمعلومات، ويقصد بذلك (تجميع وتصنيف وتحميل وتقييم وتلخيص) وتعميم هذه المعلومات على جميع المعنيين بعملية التنمية، أما عن مقومات استمرارية عملية التنمية، تتمثل فيما يلي:

- **الأول:** التخطيط الإستراتيجى السليم لعملية التنمية، ويتضمن عدة خطوات تتمثل في:
  - تحديد وصياغة (الرؤية الإستراتيجية، الرسالة العلمية) لعملية التنمية .
  - تحديد أو بناء السياسات، وتحديد الأهداف الإستراتيجية المطلوب تحقيقها فى كل مجال .

- التخطيط الإستراتيجى: (العام، الخاص)، أو وضع إستراتيجية لعملية التنمية ومجالاتها المختلفة .
- الإعداد السليم لجميع الكوادر المُعنية بعملية التنمية .
- ربط هذه الإجراءات بجدول زمنى دقيق يتضمن المديات الزمانية فى اتساق كامل.
- المتابعة والمراقبة الدقيقة للمحافظة على الاتجاه العام.

- **الثاني:** الموارد المالية اللازمة لتمويل خطط التنمية، وجدول مالى بالتكلفة الفعلية حتى يمكن تحقيق أعلى عائد منها .
- **الثالث:** الأداة القادرة على تحقيق الخطة (مُتمثلة في الإدارة الإستراتيجية).
- **الرابع:** قبول المجتمع المدنى لعملية التنمية من خلال مشاركتهم فى تخطيط وتنفيذ وإدارة المشروعات التنموية، وخمق علاقة جيدة مع الجهات الحكومية من خلال التأكيد على أهمية دور الجمعيات الأهلية الذى يكمل دور الجهات الحكومية فى عملية التنمية (السيد، وآخرون، ٢٠٢٠).

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية

١- مجتمع البحث:

يشمل مجتمع البحث من جميع المراجعين الداخليين، أعضاء مجلس إدارة، أعضاء لجنة المراجعة، أعضاء مجلس إدارة لجنة المراجعة، المراجعين الخارجيين بالبنوك التجارية الكويتية المقيدة ببورصة الأوراق المالية حيث أن عدد البنوك المسجلة في البورصة الكويتية (١٢) بنك طبقًا لموقع البورصة الكويتية حتى عام (٢٠١٨) وفقًا للجدول (١):

جدول (١) مجتمع البحث

المسلسل	اسم البنك	الرمز
1	Burgan Bank	BURG
2	Gulf Bank Of Kuwait	GBKK
3	Ahli United Bank	BKME
4	Kuwait Projects	KPRO
5	Warba Bank	WARB
6	Kuwait International Bank	KIBK
7	Ahli United Bank	AUB

المسلسل	اسم البنك	الرمز
8	Ithmaar	ITHMR
9	National Bank Of Kuwait Sak	NBKK
10	Kuwait Finance	KFH
11	Commercial Bank Of Kuwait	CBKK
12	Boubyan Bank K.S.C	BOUK

المصدر: بورصة الكويت، ٢٠١٩.

٢-عينة البحث:

تتمثل العينة في (٥) بنوك مقيدة بالبورصة الكويتية وتم اختيارهم بالطريقة العشوائية لوجود بيانات كافية ومدرجة من أكثر من (١٠) سنوات في البورصة الكويتية، وبيان هذه البنوك كما يوضحها الجدول (٢):

جدول (٢) عينة البحث

المسلسل	اسم البنك	الرمز
1	Kuwait International Bank	KIBK
2	Ahli United Bank	AUB
3	Ithmaar	ITHMR
4	National Bank Of Kuwait Sak	NBKK
5	Kuwait Finance	KFH

وتم توزيع الاستبيان على (١٥٤) قائمة استقصاء على العينة والتى تتكون من (مراجع داخلي، عضوء مجلس إدارة، عضو لجنة المراجعة، عضو مجلس إدارة لجنة المراجعة، مراجع خارجى) وقد تم استرجاع عدد (١١٢) قائمة بنسبة (٧٥%) من إجمالى الاستمارات المُوزعة، وتم استبعاد (١٠) قوائم بنسبة (٦.٦%) من إجمالى الاستمارات المُوزعة وذلك لعدم صلاحياتها للمعالجة الإحصائية إما بسبب ترك بعض المحاور بدون إجابات أو عدم الالتزام بالدقة من خلال التركيز على اختيار واحد لجميع مقاييس محاور قائمة الاستبيان.

جدول (٣)

توزيع قائمة الاستبيان على البنوك الكويتية

م	اسم البنك	عدد الاستمارات المُوزعة	عدد الاستمارات المسترجعة	عدد الاستمارات المستبعدة
١	Kuwait International Bank (KIBK)	٣٠	١٨	٣
٢	Ahli United Bank (AUB)	٣١	٢٤	٢
٣	Ithmaar (ITHMR)	٣١	٢٨	٤
٤	National Bank Of Kuwait Sak (NBKK)	٣١	١٥	١
٥	Kuwait Finance (KFH)	٣١	٢٧	–
الإجمالي		**١٥٤**	**١١٢**	**١٠**

المصدر من إعداد الباحث

توصيف سمات عينة البحث:

وتم ذلك من خلال المتغيرات الديموجرافية فى كل من: (المؤهل العلمى والمركز الوظيفى وعدد سنوات الخبرة).

ويوضح جدول (٤) توزيع العينة طبقا للمؤهل العلمي:

جدول (٤) توزيع العينة طبقا للمؤهل العلمي

م	المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
١	بكالوريوس	٥٦	٥٤.٩
٢	ماجستير	٢٦	٢٥.٥
٣	دكتوراه	١٠	٩.٨
٤	اخرى	١٠	٩.٨
الاجمالي		١٠٢	١٠٠

المصدر من إعداد الباحث استناداً إلى نتائج برنامج التحليل الإحصائى spss

يتضح من الجدول (٤) أن غالبية العينة المختارة من الحاصلين على البكالوريوس وذلك بنسبة (٥٤.٩) من حجم عينة البحث (١٠٢) مقابل (٩.٨%) حاصلين على درجة دكتوراه، واخرى، و (٢٥.٥%) حاصلين على ماجستير.

ويوضح الجدول (٥) توزيع عينة البحث طبقا للمركز الوظيفى:

جدول (٥) توزيع عينة البحث طبقا للمركز الوظيفى

م	المركز الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
١	مراجع داخلي	٣٦	٣٥.٢٩
٢	عضو مجلس إدارة	١٠	٩.٨٠
٣	عضو لجنة المراجعة	٢١	٢٠.٥٩
٤	عضو مجلس إدارة ولجنة مراجعة	١٥	١٤.٧١
٥	مراجع خارجي	٢٠	١٩.٦١
الإجمالي		١٠٢	١٠٠

المصدر من إعداد الباحث استناداً إلى نتائج برنامج التحليل الإحصائى spss

يتضح من الجدول (٥) أن غالبية عينة البحث مراجع داخلى وذلك بنسبة (٣٥.٢٩) من حجم عين البحث البالغ عددها (١٠٢) مقابل (٢٠.٥٩%) عضو لجنة المراجعة، و(١٩.٦١) مراجع خارجي، (١٤.٧١) عضو مجلس إدارة ولجنة مراجعة، و(٩.٨٠) عضو مجلس إدارة .

ويوضح الجدول (٦) توزيع عينة البحث طبقا لعدد سنوات الخبرة.

جدول (٦) توزيع عينة البحث طبقا لعدد سنوات الخبرة

م	المركز الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
١	أقل من ٥ سنوات	٢٠	١٩.٦
٢	من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات	٢١	٢٠.٦
٣	من ١٠ سنوات إلى أقل من ٢٠ سنة	٤٠	٣٩.٢
٤	من ٢٠ سنة فأكثر	٢١	٢٠.٦
الإجمالي		١٠٢	١٠٠

المصدر من إعداد الباحث استناداً إلى نتائج برنامج التحليل الإحصائى spss

يتضح من الجدول (٦) أن جميع فئات سنوات الخبرة مُمثلة بشكل جيد بالعينة.

٣- أداة البحث:

تتمثل أداة القياس للبحث الحالي فى الاستبيان الموجه إلى العينة المختارة عشوائياً وطلب من مفردات عينة البحث أن يحددوا مدى اتفاقهم أو اختلافهم مع مجموعة من العبارات التى تعكس

متغيرات البحث وذلك على مقياس ليكرت الخماسى (اوافق بشدة ٥، اوافق ٤، محايد ٣، لا اوافق ٢، لا اوافق تماماً ١).

صدق وثبات الاداة:

لقد تم حساب الصدق والثبات من خلال معامل ألفا كرونباخ والصدق الذاتي للأداة كما فى الجدول (٧):

جدول (٧) قياس الثبات والصدق للأداة

أبعاد الاستبيان	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	الصدق الذاتي
المحور الأول: دور لجان المراجعة دور لجان المراجعة في ظل مقررات بازل٣ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.	٨	٠.٩٠٢	٠.٩٥٠
المحور الثاني: معوقات دور لجان المراجعة دور لجان المراجعة في ظل مقررات بازل٣ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.	٨	٠.٨٨٤	٠.٩٤٠

المصدر من إعداد الباحث استناداً إلى نتائج برنامج التحليل الإحصائى spss

يتضح من الجدول (٧) ارتفاع نسبة الثبات والصدق للأداة مما يدل صلاحية تطبيقها واستخدامها.

٤- أساليب المعالجة الإحصائية:

- معامل الثبات ألفا كرونباخ والجذر التربيعى له لتقييم ثبات الاتساق الداخلى والصدق الذاتي للأداة.
- التكرارات والنسب المئوية لتوصيف سمات عينة البحث من حيث المؤهل العلمى والمركز الوظيفى وعدد سنوات الخبرة.
- الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية .

نتائج البحث

١- توصيف اتجاهات العينة نحو فعالية دور لجان المراجعة في ظل مقررات بازل٣ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة:

جدول (٨)

اتجاهات العينة نحو فعالية دور لجان المراجعة في ظل مقررات بازل٣ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعيارى	معامل الاختلاف	الترتيب
١	لجان المراجعة تعمل على سلامة وجود نظام الرقابة الداخلية والخارجية في المؤسسة.	٢.١٥	٠.٧٦٣	%٣٥.٤٩	٢
٢	تقوم لجان المراجعة بتصميم وتشغيل النظم الرقابية.	١.٦٢	٠.٥٠٨	%٣١.٣٦	١
٣	هناك أهمية لتنمية مهارات أعضاء لجان المراجعة لفهم مقررات لجنة بازل الثالثة.	١.٧	٠.٧١٥	%٤٢.٠٦	٥
٤	فعالية لجان المراجعة أحد أهم مقاييس فعالية نظام الرقابة الداخلية	١.٥٣	٠.٦٨٥	%٤٤.٧٧	٨
٥	يساعد وجود لجان المراجعة في تحول المؤسسة نحو مفهوم إدارة المخاطر.	١.٧٥	٠.٦٥٥	%٣٧.٤٣	٣
٦	تشكيل لجان المراجعة بالمؤسسة يدعم مفهوم الحكومة وفق مقررات بازل ٣.	١.٦٧	٠.٧٣٦	%٤٤.٠٧	٧
٧	تلعب لجان المراجعة دورًا مهمًا في الحد من الفساد المالي والمحاسبي.	١.٦٧	٠.٦٥	%٣٨.٩٢	٤
٨	تحسن لجان المراجعة من كفاءة الأداء المالي والإداري في المؤسسة.	١.٨١	٠.٧٦٧	%٤٢.٣٨	٦
	جميع العبارات	١.٧٤	٠.٢٥	%١٤.٣٥	-

يتضح من الجدول (٨) أن آراء عينة البحث فى جميع الفقرات الخاصة بأداء دور لجان المراجعة في ظل مقررات بازل٣ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة أقل من نقطة الحياد (٣) لمقياس ليكرت الخماسى، وذلك بشكل دال إحصائياً حيث يتراوح المتوسط الحسابى ما بين (١.٥٣- ٢.١٥) ومتوسط عام لجميع العبارات بلغ (١.٧٤)، وهذا يشير إلى عدم موافقة أفراد عينة البحث تلك العبارات.

جدول (٩)

اتجاهات العينة نحو معوقات دور لجان المراجعة في ظل مقررات بازل٣ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعيارى	معامل الاختلاف	الترتيب
١	عدم فهم المراجعين لطبيعة عملهم قد يكون عائقًا لأسس المراجعة الداخلية والخارجية والتدقيق.	٣.٩٧	١.٢٩٣	%٣٢.٥٧	٨
٢	الحجم الكبير للمؤسسة والكم الكبير للمعلومات قد يكون عائقًا لعملية الفحص والمراجعة.	٣.٩٦	١.٠٨٩	%٢٧.٥٠	١
٣	تلقي لجان المراجعة تقارير غير مباشرة وغير وافية من المراجع الخارجي.	٣.٨٣	١.٠٧٢	%٢٧.٩٩	٢
٤	غياب التنسيق بين الإدارات المختلفة والمراجعين.	٣.٦٩	١.٠٦٢	%٢٨.٧٨	٣
٥	غياب الإفصاح عن كافة التطورات الأساسية التي تحدث في التقارير المالية.	٣.٨٤	١.١٩٢	%٣١.٠٤	٥
٦	عدم وجود آلية واضحة للحكومة في المؤسسة.	٣.٧٨	١.١١٤	%٢٩.٤٧	٤
٧	استشراء الفساد المالي والإداري وغياب الإفصاح المؤسسي.	٣.٦٦	١.١٨٥	%٣٠.٠٤	٧
٨	الفجوة بين نظام الرقابة الداخلية وطبيعة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة.	٣.٩٩	١.٢٧٨	%٣٢.٠٣	٦
	جميع العبارات	٣.٨٧	٠.٨٤٢	%٢١.٧٧	–

يتضح من الجدول (٩) أن آراء عينة البحث فى جميع الفقرات بوجود معوقات لدور لجان المراجعة في ظل مقررات بازل٣ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة فقد جاءت أعلى عبارة الحجم الكبير للمؤسسة والكم الكبير للمعلومات قد يكون عائقًا لعملية الفحص والمراجعة في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣.٩٦)، وجاءت تلقي لجان المراجعة تقارير غير مباشرة وغير وافية من المراجع الخارجي بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٣.٨٣).

النتائج والتوصيات والمقترحات

نتائج البحث:

أ- نتائج الدراسة النظرية:

١- لا تقتصر أهداف لجنة بازل للرقابة البنكية على توحيد معيار كفاية رأس المال ومعايير الرقابة الإحترازية فقط وإنما تهدف أيضا إلى تيسير سبل تداول المعلومات ذات العلاقة بالإجراءات الرقابية واستقرار النظام البنكي الدولي والعمل على تحقيق التكافؤ في الفرص التنافسية للبنوك وتطوير الأساليب الرقابية على البنوك وتعزيز قدرتها على مواجهة وتقليل حدة المخاطر.

٢- للجان المراجعة أهمية كبيرة للأطراف الخارجية حيث أن أداء لجنة المراجعة للخدمات المتزامنة في شركات أخرى قد يؤثر على أدائهم من ناحية وعلى الجانب الأخر يؤثر في قرارات المستثمرين والمساهمين، وأصحاب المصالح.

٣- تمارس لجنة المراجعة الفعالة دوراً أساسياً ومؤثراً في عملية التنسيق والمحافظة عليها، وتحسينها بإستمرار من خلال دورها الرقابي والإشرافي على الإدارة التنفيذية، وعلى كل من المراجع الداخلي والخارجي.

ب- نتائج الدراسة الميدانية:

١- يتضح أن آراء عينة البحث فى جميع الفقرات الخاصة بأداء دور لجان المراجعة في ظل مقررات بازل٣ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة أقل من نقطة الحياد (٣) لمقياس ليكرت الخماسى، وذلك بشكل دال إحصائياً حيث يتراوح المتوسط الحسابى ما بين (١.٥٣- ٢.١٥) ومتوسط عام لجميع العبارات بلغ (١.٧٤).

٢- يتضح أن آراء عينة البحث فى جميع الفقرات بوجود معوقات لدور لجان المراجعة في ظل مقررات بازل٣ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة فقد جاءت أعلى عبارة الحجم الكبير للمؤسسة والكم الكبير للمعلومات قد يكون عائقًا لعملية الفحص والمراجعة في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣.٩٦)، وجاءت تلقي لجان المراجعة تقارير غير مباشرة وغير وافية من المراجع الخارجي بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٣.٨٣)

توصيات البحث:

وتتمثل في النقاط التالية:

١- ضرورة وجود تنسيق وتعاون مستمر بين لجان المراجعة وكلا من المراجع الداخلى والخارجى.

٢- ضرورة القيام بالعديد من البحوث والدراسات لمعالجة ومواجهة معوقات دور لجان المراجعة في ظل مقررات بازل٣ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣- التأكيد على ضرورة متابعة وتنمية قدرات أعضاء لجان المراجعة في الأمور المالية والفنية والتنمية المستدامة.

الدراسات المستقبلية:

١- دور لجان المراجعة فى تعزيز استقلالية المراجع الداخلي فى ضوء مقررات بازل III.

٢- تدخلات لجان المراجعة فى الحد من ضغوطات الإدارة على المراجعين.

٣- تحديات لجان المراجعة فى تحسين جودة عملية المراجعة فى ضوء تقارير الاستدامة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

الرسائل:

١. تاج الدين، أيمن جعفر المهدي؛ مشرف، فتح الرحمن الحسن منصور. دور لجان المراجعة في تحقيق الجودة الشاملة في القطاع المصرفي السوداني: دراسة حالة بنكي فيصل الأسلامي السوداني وأم درمان الوطني، **رسالة ماجستير**، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠٠٩.

٢. حمد، سامى عبدالمجيد نصرالله. "أثر خصائص لجان التدقيق والملكية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح لتحسين جودة التقارير المالية في البنوك التجارية الأردنية". **رسالة دكتوراه**، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، ٢٠٢٠.

٣. حسين، هند سعدى أحمد. أثر لجان التدقيق في تحسين مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية: دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المساهمة العامة. **رسالة ماجستير**، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٥.

٤. شاهين، نرمين وحيد عبدالمنعم. "دور لجان المراجعة فى تحقيق فعالية الرقابة الداخلية من منظور حوكمة الشركات دراسة ميدانية". **رسالة ماجستير**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٨.

٥. الصوص، إياد سعيد محمود. مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي (دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في فلسطين)، **رسالة ماجستير**، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية– غزة، ٢٠١٧.

٦. موسى، ابو بكر سالم على موسى. اطار محاسبى مقترح لتطبيق اليات السيطرة والتحكم لزيادة كفاءة البنوك الليبية فى ظل مقررات بازل III. **رسالة دكتوراه**، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، ٢٠١٤.

الدوريات:

١. انديه، خالد علي. مدى إدراك المراجع الداخلي والمراجع الخارجي لدور لجنة المراجعة في تهيئة البيئة الملائمة لعملية التنسيق والتعاون بينهما- دراسة تحليلية مقارنة. **مجلة كلية الدراسات العليا**، ع(٢)، ديسمبر، ٢٠٢١، ٦٥- ٩٢.

٢. أبو زيد، مسند محمد أبو زيد. لجان المراجعة ودورها فى زيادة فاعلية معلومات القوائم المالية. جامعة افريقيا، مجلة العلوم الإدارية، ٢٠١٨.

٣. بخيت، محمد بهاء الدين محمد. دراسة تأثير أنشطة لجان المراجعة على الإفصاح الإختياري فى التقارير المالية "دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المقيدة بالبورصة المصرية". **مجلة الفكر المحاسبي**، جامعة عين شمس، ٢٢(٤)، ديسمبر، ٢٠١٨، ٩٤٠-٩٩١.

٤. بوشرمة، عبدالحميد. مقررات اتفاقية بازل٣ ومدى تطبيقها في الأنظمة المصرفية للدول العربية -دراسة حالة الجزائر والأردن. **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، ع(١٣)، ٢٠١٨، ١٠٨- ١٢٠.

٥. بعزيز، سعيد؛ مخلوفي، طارق. إرساء معايير اتفاقية بازل ٣ في النظم المصرفية كسبيل للاحتراز من الأزمات المالية: دراسة حالة الجزائر. **مجلة المنهل الاقتصادي**، ٢(١)، ٢٠١٩، ٧٧-٩٤.

٦. السيد، طه محمد؛ على، جمال سلامة؛ شمعة، رانية عبدالمنعم؛ جميل، نيبال عز الدين. (٢٠٢٠). أهمية التخطيط الإستراتيجي القومي في تحقيق التنمية المستدامة (بالتطبيق على الحالة المصرية). **مجلة بحوث الشرق الأوسط**، ٥٨(١)، نوفمبر، ٢٠٤- ٢٣٦.

٧. سردوك، فاتح؛ نصير، أحمد. "إطار مقترح لتفعيل دور لجان المراجعة ورقابة الجودة في تحقيق جودة المراجعة دراسة تحليلية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين وأطراف الحوكمة بالجزائر". **مجلة معارف علمية دولية**، ع(٢٣)، ٢٠١٧، ١٨١- ١٩٩.

٨. شاهين، عبدالحميد أحمد أحمد. مدخل مقترح لتطوير دور المراجعة الداخلية لاختبارات تحمل الضغوط فى إطار مقررات بازل ٣ مع دراسة ميدانية. **مجلة التجارة والتمويل**، ع(١)، ٢٠١٤، ٤٠١-٤٦٣.

٩. الشواربي، محمد عبدالمنعم. دور دوران أعضاء لجان المراجعة فى تحقيق فعالية لجنة المراجعة وأثر ذلك على أتعاب المراجعة الخارجية. **مجلة الفكر المحاسبي،** جامعة عين شمس، ٢٢(٧)، ٢٠١٨، ٢٦٩- ٣٢٧.

١٠. صارة، جريو؛ نبيل، بوفليح. "دور لجان التدقيق في دعم وتحسين حوكمة الشركات". **مجلة المنهل الاقتصادي،** ٢(١)، ٢٠١٩، ١١١-١٢٦.

١١. عبدالله، عناني. "دور لجنة التدقيق في دعم وتعزيز حوكمة المؤسسات". **مجلة الباحث الاقتصادي،** ع(٧)، ٢٠١٧، ٢٤٠- ٢٥٨.

١٢. عبدالله، يوسف صالح. دور لجان المراجعة فى الحد من السلوك الانتهازى للإدارة فى إدارة الأرباح بهدف تحسين جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية على قطاع البنوك بمملكة البحرين). **مجلة الفكر المحاسبي،** جامعة عين شمس، ٢٢(٢)، ٢٠١٨، ١١٥٨- ١٢٢١.

١٣. عبدالمجيد، حميدة محمد. "قياس أثر خصائص لجنة المراجعة على جودة الأرباح في الشركات السعودية". **مجلة الدراسات والبحوث التجارية،** ٣٨ (٤)، ٢٠١٧، ٥- ١٠٨.

١٤. عرفه، نصر طه حسن؛ مليجي، مجدي مليجي عبدالحكيم. اثر جودة لجان المراجعة على مستوى الإفصاح الاختياري بشركات المساهمة السعودية- دراسة نظرية تطبيقية، **مجلة الادارة العامة،** (١)، نوفمبر، ٢٠١٣، ٤٧- ١٠٢.

١٥. العشماوي، شريف علي علي علي. "تحسين فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك المصرية في ضوء مقررات بازل". **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية،** ١٠(٢)، ج(١)، ٢٠١٩، ٣٣-٨٣.

١٦. فاتيح، بريحة، مساهمة إلادارة إلإستراتيجية فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. مجلة المؤشر للدراسات الاقتصادية، ٢(٣)، ٢٠١٨، ٥-١٩.

١٧. فروم، دور الآليات الداخلية للرقابة في تفعيل حوكمة المؤسسات العمومية الاقتصادية لولاية سكيكدة. **مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية،** ٣(١)، مارس، ٢٠١٩، ٢٤٩-٢٦٨.

١٨. الكبيجي، مجدى وائل. فاعلية دور لجان المراجعة في مكافحة عمليات غسل الأموال- دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين. **المجلة الاردنية فى إدارة الاعمال،** ١١(١)، ٢٠١٥، ١٧١- ٢١٤.

١٩. الكبيجي، مجدى وائل. تأثير ضوابط تشكيل لجان المراجعة في الحد من ممارسات ادارة الأرباح دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية المساهمة العامة. **مجلة جرش للبحوث والدراسات**. ٢٢(١)، ٢٠٢١، ٣٣١- ٣٧٩.

٢٠. مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (٢٠٢٠). **دليل مرجعي حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030**.

٢١. محمد، آمال إبراهيم. العوامل المؤثرة على فاعلية وظيفة المراجعة الداخلية في الوحدات الحكومية المصرية. **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، ٢٠١٩، ٣١٩- ٣٧٠.

٢٢. مهاوات، لعبيدي؛ مومن، فاطمة الزهراء؛ جرموني، أسماء. "دور لجان المراجعة في تفعيل الرقابة على المحاسبة الإبداعية. **مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية**، ١٢(٣)، ٢٠٢٠، ٩٥- ١٠٩.

٢٣. يحيي، شريف أحمد. متطلبات تطبيق بازل٣ واثرها على الأداء المالي بالتطبيق على البنوك التجارية بجمهورية مصر العربية. **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، ٨(٢)، ٢٠١٧، ٦١٤- ٦٣٣.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

1. Al-Baidhani & Ahmed Mohsen. "The Role of Audit Committee in Corporate Governance: A Descriptive Study." Inter. J. Res. Methodol. Soc. Sci., (2) 2, Apr. – Jun, 2016, pp. 45-57.
2. Australian National Audit Office. Public Sector Internal audit an investment in assurance and business improvement, Australia, 2012 .
3. Aprisma & Sudaryati., The Changing Role of Audit Committee Responsibilities in the Light of COVID-19 Pandemic, International Journal of Scientific and Research Publications, 10 (10), October, 2020, 565- 569.
4. Broye, G, & Johannes, P. Determinants of audit committee effectiveness: Reviewing a decade of empirical research. Article in Comptabilite Controle Audit · January 2021.
5. Bujno, & Hitchcock, & Parsons, & Lamm, The role of the audit committee, Deloitte Development LLC, 2018.

6. Brasliņša, G., & Arefjevsb. I., Basel III: countercyclical capital buffer proposalthe case of Baltics. Procedia- Social and Behavioral Sciences. 110, 2014, 986 – 996.
7. Kusnadi, & Y; Leong, & K; Suwardy, T; & Wang, J. Audit committees and financial reporting quality in Singapore. *Journal of Business Ethics*. 139, (1), 2017, 197-214.
8. Eulerich, & M., Eulerich, A., What is the value of internal auditing? – A literature review on qualitative and quantitative perspectives. *Maandblad voor Accountancy en Bedrijfseconomie* 94(3/4): 83–92, 2020.
9. Fülöp, M.T. & Szekely, S.V., The evolution of the internal auditing function in the context of corporate transparency, Audit Financiar, 3(147), 2017, pp. 440-450.
10. NGO, D., & LE., A., Relationship Between the Audit Committee and Earning Management in Listed Companies in Vietnam, Journal of Asian Finance, Economics and Business, 8 (2), 2021, 135–142.
11. Oussii, A., & Taktak, N., Evidence on the relation between audit committee financial expertise and internal audit function effectiveness, Journal of Economic and Administrative Sciences, 2020, 1-24.
12. Rahayu, S., Internal auditors role indicators and their support of good governance, Cogent Business & Management, 7:1, 2020.
13. See, J., & Pitchay, A., & Ganesan, Y., & Haron, H., & Hendayani, R. The Effect of Audit Committee Characteristics on Audit Quality: The Moderating Role of Internal Audit Function, Journal of Governance and Integrity (JGI), 2020, 44- 56.
14. The Institute of Internal Auditors. IIA International Standards for the professional Practice of Internal Auditing, 2012.
15. The Institute of Internal Auditors. IIA International Standards for the professional Practice of Internal Auditing (Standards), 2017.
16. Yeboah, E. (2020). Critical Literature Review on Internal Audit Effectiveness. Open Journal of Business and Management, 8, 1977-1987.

ملحق (١)

استبانة لاستطلاع الآراء حول أثر دور لجان المراجعة في ظل مقررات بازل٣ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

السيد الأستاذ المحترم/.....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،،

تأتي هذه الاستبانة ضمن إجراءات دراسة علمية لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم التجارية تخصص محاسبة بعنوان: **دور لجان المراجعة في ظل مقررات بازل٣ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة**، ولتحقيق أهداف البحث قام الباحث بإعداد هذه الاستبانة.

والمرجو من سيادتكم التكرم بقراءة هذه الاستبانة، وبيان وجهة نظركم ووضع علامة (/) حول الاختيار المناسب من وجهة نظركم.

وستكون الإجابة وفقًا لمقياس ليكرت الخماسي المبين:

العبارة	درجة التوافر/ درجة الموافقة				
	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق تماماً

يأمل الباحث الإجابة بدقة والتعبير عن رأيكم علماً بأن هذه المعلومات لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

وتفضلوا بقبول خالص الشكر والتقدير على تعاونكم الهادف والمثمر.

الباحث: ماجد حمد ذياب مبارك العتيبي

أولاً: البيانات الأساسية:

١- المركز الوظيفي:

- مراجع داخلى ☐
- عضو مجلس إدارة ☐
- عضو لجنة المراجعة ☐
- عضو مجلس إدارة لجنة المراج ☐
- مراجع خارجى ☐

٢- المؤهل العلمي:

- بكالوريوس ☐
- ماجستير ☐
- دكتوراه ☐
- اخرى ☐

٣-عدد سنوات الخبرة الوظيفية:

- أقل من ٥ سنوات ☐
- من ٥ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات ☐
- من ١٠ سنوات إلى أقل من ٢٠ سنة ☐
- من ٢٠ سنة فأكثر ☐

ثانياً: فقرات الاستبيان

المحور الأول: دور لجان المراجعة في ظل مقررات بازل٣ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

- **برجاء وضع علامة (√) أمام الدرجة التي تُعبر عن وجهة نظرك:**

الرقم	العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
١	لجان المراجعة تعمل على سلامة وجود نظام الرقابة الداخلية والخارجية في المؤسسة.					
٢	تقوم لجان المراجعة بتصميم وتشغيل النظم الرقابية.					
٣	هناك أهمية لتنمية مهارات أعضاء لجان المراجعة لفهم مقررات لجنة بازل الثالثة.					
٤	فعالية لجان المراجعة أحد أهم مقاييس فعالية نظام الرقابة الداخلية.					
٥	يساعد وجود لجان المراجعة في تحول المؤسسة نحو مفهوم إدارة المخاطر.					
٦	تشكيل لجان المراجعة بالمؤسسة يدعم مفهوم الحكومة وفق مقررات بازل ٣.					
٧	تلعب لجان المراجعة دورًا مهمًا في الحد من الفساد المالي والمحاسبي					
٨	تحسن لجان المراجعة من كفاءة الأداء المالي والإداري في المؤسسة.					

المحور الثاني: معوقات دور لجان المراجعة دور لجان المراجعة في ظل مقررات بازل٣ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

الرقم	العبارات	أوافق بـ	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشد
١	عدم فهم المراجعين لطبيعة عملهم قد يكون عائقًا لأسس المراجعة الداخلية والخارجية والتدقيق.					
٢	الحجم الكبير للمؤسسة والكم الكبير للمعلومات قد يكون عائقًا لعملية الفحص والمراجعة					
٣	تلقي لجان المراجعة تقارير غير مباشرة وغير وافية من المراجع الخارجي.					
٤	غياب التنسيق بين الإدارات المختلفة والمراجعين.					
٥	غياب الإفصاح عن كافة التطورات الأساسية التي تحدث في التقارير المالية.					
٦	عدم وجود آلية واضحة للحكومة في المؤسسة.					
٧	استشراء الفساد المالي والإداري وغياب الإفصاح المؤسسي.					
٨	الفجوة بين نظام الرقابة الداخلية وطبيعة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة.					

مع جزيل الشكر والتقدير